



2002/12/28

عنه حقوق الإنسان



عدي المنيفي

ومضى عام...!

في ثانيا هذا الزمن الرديء لفل عام من الحزن وطوى مسيرة حياة رجل بحجم وطن، وأخفاه الى غير رجعة في عالم الشهداء الأبرار وان كان مثل هؤلاء الكبار لا يغيبون عنا وان حياتهم التي قضوا جلها في النضال والكفاح ومتابعة قضايا وهموم الناس ومشاكل البلاد لن يستطيع الناس ان ينسوا تلك المواقف العظيمة لرجال عظام..

الشهيد جلاله عمر مات مرتين الأولى عندما طالته يد التطرف والغلو والإثم والثانية عندما تمت محاكمة قاتله وأخفاء الأدلة والحقائق التي ما كان على المحكمة ان تتجاهلها وهي من أجدبات التحقيق ومن ثم المحاكمة وإصدار الحكم..

والمتنح لما جرى خلال العام منذ ان سالت أول قطرة دم طاهرة في يوم السبت الحزين وإلى اليوم يلحظ ان القضية سارت في غير اتجاهها بين جان ومجني عليه دون كشف الأبعاد والدوافع والجهة التي تقف وراء القاتل.

واليوم يمضي العام الأول والامور على حالها.. المجرم لا يزال في السجن ومن هم شركاء معه في الجريمة احرار طلقاء كما ان النيابة لم تقم بدورها في التحقيق مع كل من صلب عملها بل ومن اجدبات عملها، كما ان المحكمة التي نظرت القضية هي الاخرى خالفت كل الاجراءات وأهملت الحقائق والوقائع التي عرضت عليها وتجاهلتها طوعا او كرها.. بقصد او بغير قصد.

عام انقضى ولا زالت الامور على حالها لا النيابة ولا المحكمة استجابات لطلبات هيئة الدفاع - وهي مطالب مشروعة- لسير المحاكمة في الاتجاه الصحيح، كما انها لم تكلف نفسها طلب من وردت اسماؤهم في محاضر التحقيق الاول لسماع اقوالهم، وذلك ليس اتهاماً لأحد طالما وهو أخذ اقوال ليس إلا. وفي اعتقادي ان النيابة العامة والحكمة اذا استمرت على هذا التجاهل فإنهما تدفعان بطريقة غير مباشرة المتطرفين لتنفيذ مخططاتهم وجرأتهم داخل المجتمع وهو ما لا نرضاه. اني اعتقد ان المحكمة ستعيد النظر في طلبات هيئة الدفاع عن الشهيد جلاله عمر المشروعة حتى تضع حداً للجرائم المستقبلية التي ترزع أمن البلد والمواطن وتغيب عنا من هم بحجم الشهيد جلاله عمر..

aalmonify@yahoo.com

الميثاق العربي لحقوق الإنسان تجسيد للمنطق الاستعماري تجاه الشعوب

انتكاسة لدعاوى الإصلاح

رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بتقديم عرض للاعلان امام اجتماع اللجنة، نيابة عن المنظمات التي شاركت في مؤتمر بيروت.

ورغم أن الأمين العام للجامعة العربية قد اوصى خلال اجتماعات اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان بالجامعة في أكتوبر الماضي، بضرورة الالتزام في عملية تحديث الميثاق بالمعايير الدولية، وسار على ذات النهج رئيس اللجنة، إلا أن أغلبية ممثلي الحكومات أعضاء اللجنة ساروا في الاتجاه المضاد، لتنتكس بذلك واحدة من المحاولات المحدودة لإصلاح حال العالم العربي، وتنتهي الى وثيقة أكثر سوءاً من تلك التي اصدرتها منذ 9 سنوات وأثارت سخط الرأي العام ومنظمات حقوق الإنسان.

المؤكد ان السخط سيكون أكبر واعظم، إذا صدرت وثيقة كهذه، خاصة وان العالم ينظر كله للعالم العربي مترقباً خطوة واحدة للامام، وليس عسراً للخلف... وهي ستكون مناسبة لحزن غير مسبوق في العالم العربي، لأنها ستكون اول وثيقة عربية يصدرها ممثلون للعالم العربي، يقرون فيها بكامل حريتهم، ان الإنسان وشعوب هذه المنطقة من العالم هم أقل مرتبة وجدارة وأهمية من غيرهم من كافة شعوب الأرض، الأمر الذي يمنح المشروعية لمخططات إعادة استعمار المنطقة، ولممارسات التمييز العنصري ضد أبنائها المهاجرين خارجها.

واكتوبر 2003م تحت عنوان: تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان»، وقدمت عدة حكومات اوراق عمل الى هذه الاجتماعات كانت كلها أكثر سلبية من الميثاق الاصلي، باستثناء الورقة التي قدمتها حكومة المغرب.

وقد بادرت عدة منظمات حقوقية بعقد مؤتمرات في عمان وصنعاء والقاهرة وجنيف حول نفس الموضوع، كما نظم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان مؤتمراً إقليمياً في بيروت بالتعاون مع جمعية «عدل» اللبنانية في 10 يونيو الماضي، قبل اجتماع الجامعة العربية بثمانية ايام، وبحضور ممثلين عنها وبرلمانيين وخبراء حكوميين عرب، و 36 منظمة عربية و 11 منظمة دولية وعدد من الأكاديميين والمثقفين العرب.

واصدر المؤتمر في ختام أعماله «اعلان بيروت للحماية الإقليمية لحقوق الإنسان في العالم العربي»، الذي حذر من خطط الحكومات العربية لاختزال تطوير الميثاق في مجرد تحسينات شكلية على الميثاق الاصلي. وتضمن الاعلان 27 توصية مفصلة تتناول المبادئ والمعايير والمضامين والآليات التي يجب ان تحكم عملية اعداد ميثاق لحقوق الإنسان في العالم العربي، استجابت الحكومات لتوصية واحدة منها (رقم 26)، وهي الاستعانة بمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وكانت الامانة العامة للجامعة قد قامت بتوزيع إعلان بيروت على أعضاء اللجنة الدائمة- خلال اجتماعهم في يونيو الماضي- وكذلك رسالة من مدير مركز القاهرة حول الاعلان، كما قام

الإنسان، بينماتراجع عن الميثاق الاصلي في عدد آخر من الحقوق، وخاصة حقوق المرأة، والغائه مبدأ الشعب مصدر السلطات، وتخليه عن حظر عقوبة الاعدام في الجرائم السياسية.

لا يقدم الميثاق أية ضمانات لحق المشاركة السياسية او نزاهة الانتخابات العامة، ولا يضمن حق تشكيل الأحزاب السياسية ولا الجمعيات الأهلية، كما يبارك قيام الحكومات العربية بسن قوانين تنتهك العدد المحدود من الحقوق التي يضمنها. كما ينفرد الميثاق عن كل الوثائق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان- بما فيها الميثاق الأفريقي- بإباحته الاعتداء على حياة الإنسان في أوقات الطوارئ، وعدم الاعتراف بالمنظمات غير الحكومية وعدم حظر الرق والعبودية.

جدير بالذكر ان الجامعة العربية كانت قد اصدرت الميثاق العربي لحقوق الإنسان في سبتمبر 1994، ولكنه لم يحظ بتصديق دولة واحدة، رغم مرور تسع سنوات عليه، كما ادانته المنظمات الدولية والعربية باعتباره منافياً للمعايير العالمية لاحترام حقوق الإنسان ويشكل ازدراء للإنسان والشعوب في العالم العربي. وفي اطار محاولة الحكومات العربية تحسين صورتها البائسة امام المجتمع الدولي بعد هجمات 11 سبتمبر الإرهابية، عقدت اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في الجامعة العربية- والتي تتكون من ممثلي الحكومات العربية- عدة اجتماعات خلال شهري يونيو

استقبل الاسبوع الماضي وفد خبراء مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، الذي عرض عليهم مذكرة قانونية مفصلة بموقف منظمات حقوق الإنسان في العالم العربي (36 منظمة) في 11 دولة عربية من مشروع الميثاق العربي (المعدل) لحقوق الإنسان.

رفضت المذكرة التي اعد مشروعها مركز القاهرة، الميثاق المعدل بوصفه تجسيدا للايديولوجية الاستعمارية والعنصرية تجاه الشعوب، والقاتلة بان مواطني شعوب العالم الثالث غير مؤهلين للتمتع بنفس حقوق الإنسان والشعوب في الدول الاستعمارية، بما في ذلك المهاجرون العرب الى هذه الدول!

جدير بالذكر ان وفد خبراء مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، قد بدأ اجتماعاته في مقر الجامعة العربية استمرحتي يوم 26 ديسمبر، بهدف إعداد وجهة نظر الخبراء في الميثاق العربي لحقوق الإنسان (المعدل)، وتقديمها للجامعة العربية، التي كانت قد طلبت من المفوض السامي لحقوق الإنسان، المشورة الفنية في الميثاق المعدل، ولكنها لم تطلب المشورة من منظمات حقوق الإنسان، وهو الأمر الذي يابر به مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

ورغم ان الميثاق المعدل قد تضمن تحسينات محدودة على بعض مواد الميثاق الاصلي، إلا انه احتفظ بجوهر فلسفة الميثاق الاصلي المنافية لحقوق

وزير العدل يتجاوب...



تلقت الصحيفة من (العلاقات العامة) بوزارة العدل رداً حول ما نشرته في صفحة حقوق الإنسان في العدد الماضي (464) حول قضية المواطن (فؤاد الشحمي.. سنوات عجايف من المعاناة في مركزي تعز).

وقالت الرسالة ان وزير العدل الدكتور عدنان الجفري قد وجه هيئة التفتيش القضائي للاطلاع وعمل اللازم والافادة بما تم..

والصحيفة اذ تشكر وزير العدل على سرعة التجاوب مع قضايا المواطنين التي تنشرها.. فإنها تتمنى موافقاتها بما قامت به هيئة التفتيش القضائي حول قضية السجين فؤاد الشحمي.. نكرر الشكر لوزير العدل ومدير عام العلاقات العامة احمد عباس الوزير على اطلاعهم على الموضوع وسرعة تقديمه للوزير.. كما تتمنى الصحيفة استمرار التجاوب معها بشكل دائم.

المحرر

مديرية سامع والسجن العام

تعتبر مديرية سامع بمحافظة تعز من المديريات التي تتميز بالكثافة السكانية المرتفعة حيث يبلغ عدد سكانها أكثر من 80 الف نسمة تسودهم روح المودة والمسألة.

لكن ما يزيد طرحة هو ان القضايا التي تصل الى أمن المديرية هي قضايا بسيطة ناجمة عن خلافات عادية.

لكنها تتحول بنظر الاخوة في المديرية الى قضايا كبيرة حيث نجد الكثير منها لا يخرج عن نطاق المديرية مهما طالت فترة بقائها المهم ابداع الخصوم داخل السجن شيء أساسي

في قضايا نوعية القضية فالبعض يقضون داخل السجن عدة اسابيع واحياناً شهراً كاملاً في قضية لا تستحق ذكرها دون النظر فيها واتخاذ الاجراءات المناسبة بشأنها واحالة القضية الى جهة الاختصاص حينها يضطر اصحاب تلك القضايا الى البحث عن كيفية الخروج من السجن سواء بالتصالح فيما بينهم او عدم التصالح المهم الخروج من السجن.

عبدالرب قاسم السامعي

رصد انتهاكات حقوق الإنسان

القبلي المسؤول المالي لاتحاد طلاب اليمن ومقبل الفقيه وعبدالله معوضة وعبدربه حليس الى جهة مجهولة مع السيارة التي كانت بحوزتهم، كما اعتقلت عبدالهادي طاهر رئيس اتحاد كلية الإعلام، وأمين الفقيه رئيس اتحاد كلية اللغات، ورئيس اتحاد كلية الهندسة، ورئيس اتحاد طلاب اليمن بكلية الشريعة والقانون في انتهاك سافر للحرم الجامعي وانتهاك حقوق الإنسان.

شكا عدد من الحجاج الذين أدوا فريضة الحج في العامين الماضيين من عدم تسلمهم لمبلغ الضمان الذي قاموا بدفعه للاوقاف عند تأديتهم الفريضة وطالبوا وزير الاوقاف والارشاد باصدار توجيهاته للمعنيين لمعرفة أسباب عدم اعادة مبالغ الضمان التي دفعوها للوزارة والتوجيه بصرفها في أسرع وقت.

● طالب عدد كبير من رجال المال والاعمال بألغاء قانون ضريبة المبيعات الذي أقره مجلس النواب الاسبوع الماضي على أن يبدأ العمل به ابتداء من يوليو القادم، واعتبر رجال الاعمال ان القانون يمثل كارثة على الشعب اليمني.

● ارتفعت بداية الاسبوع الماضي اسعار المواد الغذائية بشكل كبير حيث وصل سعر القرص الروتي الى عشرة ريال، وهذه الزيادة ستوسع من الفقر واعداد الفقراء.

● لا زالت المواطنة الجيبوتية زينب أحمد علي تطالب الجهات المختصة بإلزام غريمها - أحد الضباط في محافظة تعز - بالالتزام بالتوجيهات والأوامر من الخارجية والداخلية وكف الضرر عنها وعن منزلها.

● اقتادت مجموعة من أفراد الأمن كلاً من خالد

التي تترتب عليه للزوجه؟

● 1- المهر يصبح من حقها ويجب ان تحصل على المهر فهو لها وحدها وليس لأهلها او لأقاربها.

2- ان يجهز لها منزلاً مستقلاً بقدر حالته.

3- ان يحسن عشرتها فلا يحق له ان يضربها او يهينها.

4- يجب على الزوج ان ينفق على زوجته اي يجب عليه ان يوفر لها الأكل والشرب والكسوة.

5- اذا كان الزوج متزوجاً باتنتين او ثلاث زوجات فإنه يجب عليه ان يعمل لكل واحدة منهن اي لكل زوجة منزلاً مستقلاً وان ينفق عليهن وان يعدل بينهن.

«من دليل حقوق المواطن»

حقوق المرأة

فهو حق لها تستطيع ان توافق على الرجل الذي ترضى به زوجاً لها او ترفض الرجل الذي تكره ان تتزوج به. واذا اكرهها او اجبرها ابوها او اخوها او عمها او اي قريب آخر على الزواج برجل لا ترغب به فإن ذلك الزواج يكون باطلاً فكل عقد بني على اكره الزوج او الزوجه لا اعتبار له..

■ اذا تم الزواج الصحيح وبرضى المرأة فما هي الحقوق

عندما نتحدث عن حقوق المرأة لا نقصد انها لا تتمتع إلا بهذه الحقوق فقط، ولكن نتحدث عن حقوق المرأة لما تقتضيه خصوصياتها كإمرأة، اما بقية الحقوق فينطبق عليها ما ينطبق على أخيها الرجل.

من هذا العدد سننشر من دليل حقوق المواطن أسئلة واجوبة ونبدأها من الباب الثالث «حقوق المرأة» للمحامية نبيلة المفتي حيث سبق لنا ونشرنا الباب الأول والثاني، حقوقك أمام الشرطة وأمام النيابة للاستاذ المحامي احمد الوادعي.

■ ما هي الحقوق التي ضمنها القانون بالنسبة لحق المرأة في الزواج؟

● ان اول حق للمرأة ان توافق على الزواج او ترفضه،

مركز مساندة قضايا المرأة - مؤسسة دعم التوجه المدني الديمقراطي (مدى) - تليفاكس: 500304/3067

منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان - صنعاء - ت: 231686

مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان - ت: 04-216279

ملتقى المرأة للدراسات والتدريب ت: 04-224392 ف: 04-224391

مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان - ت: 02-201499 ف: 02-207115

فاكس وزارة الداخلية: 01-332754

وزارة حقوق الإنسان ت: 01-419672/3 ف: 01-419600

من مفكرة حقوق الإنسان